

Distr.: General
31 October 2017
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

البند ٩٩ (ل) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل: تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج
وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيان الصادر عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن المحاولات
الرامية إلى تشويه الموقف الروسي بشأن التصويت في مجلس الأمن على مشروع القرار المتعلق بتمديد ولاية
آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، المعنية بالتحقيق في حالات
الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند ٩٩ (ل) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ف. نيبينزيا



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

البيان الصادر عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن المحاولات الرامية إلى تشويه الموقف الروسي بشأن التصويت في مجلس الأمن على مشروع القرار المتعلق بتمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة

توقعت وزارة خارجية الاتحاد الروسي أن يتم، مباشرة بعد استخدام حق النقض، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، ضد مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أن تُشنَّ هجمات شديدة علينا من قبل ممثلي عدد من البلدان الغربية. لكن مستوى الجسارة قد تجاوز بكثير كل ما هو معتاد. ولا يعيننا كيف ينظر إلى سمعتهم من انقضوا، مرة أخرى، على وجهة نظرنا بغلظوتها. بيد أنه ينبغي تذكيرهم بما هو مقبول في الشؤون الدولية، وبما ينبغي تفاديه.

فعلى سبيل المثال، جرؤ السكرتير الصحفي للبيت الأبيض على القول إن موسكو تؤيد "استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية ضد الأبرياء من النساء والأطفال". أما الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة فلم تحجم بدورها عن الادعاء بأن الاتحاد الروسي "يصطف مرة أخرى إلى جانب الدكتاتوريين والإرهابيين الذين يستخدمون هذه الأسلحة".

وندعو زملاءنا الأمريكيين إلى التحلي على أقل تقدير بالحد الأدنى من الكياسة. ففي العلاقات الدولية المتحضرة، ليس من المقبول تشويه موقف الخصم بمثل هذه الفظاظ، لا لشيء إلا لإخزائه فيما بعد وجعله يبدو سيئا. وليس للبيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية إلا أن يفهما أن ما كنا نعارضه لم يكن تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة، بل اتخاذ قرار متسرع بشأن هذه المسألة، دون مراعاة التقرير عن عمل آلية التحقيق المشتركة في السنة الماضية المتوقع صدوره، وهو التقرير الذي لا يُعرف إلا النزر القليل عن فحواه. وفي رأينا أنه يكون من غير المهني وغير المسؤول أن يُحذى حذو الولايات المتحدة الأمريكية وأن يوافق على قرار ذي أثر كبير دون دراسة متأنية ودون روية، بل وحتى دون استعراض الحالة. والواقع أنه يجب إجراء مثل هذا الاستعراض والتعمق فيه، وذلك للأسباب التالية:

لقد أظهر استخدام غاز السارين في خان شيخون السورية في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ وما أعقبه من أحداث وجود مشاكل هيكلية خطيرة جدا في عمل كل من بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية وآلية التحقيق المشتركة. ومن بين تلك المشاكل التنفيذ الانتقائي للولايات وعدم الاستعداد أو عدم القدرة على استخدام المجموعة الكاملة من أساليب التحقيق المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والرفض التام لإجراء تحقيق في موقع الحادث؛ بل، كما تبين مؤخرا، حتى محاولة تضليل المجتمع الدولي من قبل جهات منها آلية التحقيق المشتركة، بشأن إمكانيات الوصول المأمون إلى خان شيخون. ومن الواضح أنه إذا أردنا حقا تحديد هوية الجناة الضالعين في استخدام الأسلحة الكيميائية، فلا بد من التعجيل بمعالجة هذه النقائص الأساسية. ولكن يبدو أن الحالة الراهنة مرضية تماما للزملاء الغربيين. فهم في واقع الأمر يحاولون جاهدين ترك كل شيء على ما هو عليه. ذلك لأن هدفهم ليس هو إثبات الحقيقة، وإنما استخدام الهياكل الدولية الرفيعة المستوى لزيادة الضغط على دمشق.

وفي نيسان/أبريل الماضي، عندما كان الاتحاد الروسي يبحث على إيفاد مفتشين على الفور إلى خان شيخون وقاعدة الشعيرات الجوية، التي زُعم أن السارين المستخدم في خان شيخون كان مخزّناً فيها، عرقلت هذه البلدان مشاريع القرارات التي اقترحتها في مجلس الأمن وفي المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهناك أسباب قوية للاعتقاد بأن هذه البلدان نفسها قد فرضت بعد ذلك ضغوطاً شديدة على بعثة تقصي الحقائق وعلى آلية التحقيق المشتركة حتى لا يذهب ممثلوها إلى تلك المواقع في الأراضي السورية تحت أي ظرف من الظروف. وقد تسنى لتلك البلدان أن تصر على ذلك لأن مواطنين بريطانيين يرأسان، انتهاكاً للقواعد والمعايير الدولية، بعثة تقصي الحقائق.

وشكلت التقارير الوطنية للمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا، التي توصلت إلى استنتاج لا يُقبل أن يُشكك فيه مفاده أن القوات الجوية السورية تتحمل مسؤولية استخدام السارين في خان شيخون، شكلت نوعاً آخر من أنواع الضغط على هياكل التحقيق ومحاولة لـ ”إشراجها“ بأفكار تلك الدول. وكون الأجهزة الخاصة التابعة لهذه الدول لم تجد أدنى مشكلة في أخذ العينات في موقع الحادث يبرهن على مدى الحرية واليسر اللذين يلقاهما عناصر تلك الأجهزة في الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات الجهادية الأكثر تطرفاً. غير أن هذه البلدان لم ترغب في مساعدة ممثلي بعثة تقصي الحقائق على زيارة موقع الحادث. وجوبه طلبنا بأن يتم تقاسم المعلومات المفصلة الواردة في التحقيقات الوطنية بالرفض القاطع من قبل البريطانيين، على سبيل المثال.

وهذا الأمر كله ليس من قبيل الصدفة. بل إنه يصل إلى درجة المسار الثابت الذي يتبعه من يحاولون الآن إلصاق النعوت بنا، وهو ما يشير أسئلة أكبر من ذلك بكثير. ومن الجدير بالذكر أن جميع المحاولات التي قام بها الاتحاد الروسي خلال السنوات القليلة الماضية لاستثارة رد فعل من مجلس الأمن على الجرائم التي يرتكبها الإرهابيون باستخدام الأسلحة الكيميائية قد عُرفت، في كل مرة، بعدوانية من قبل ”المجموعة الثلاثية“ الغربية. وهذا أشبه ما يكون بتوفير حماية مفتوحة للإرهابيين.